

مجلة الهلال

نوفمبر 1997

التطور الإجماعى فى عصر إسماعيل

بقلم : د. رعوفا عباس

عندما يذكر اسم الخديو إسماعيل، تقفز إلى الأذهان - غالبا- السلبيات التى شابت حكمه، من وقوع مصر فى رقبه الديون، والأزمة المالية التى أخذت يخناقها قبيل نهاية حكمه، ثم التدخل الأجنبى الذى بدأ به العد التنازلى للاحتلال البريطانى الذى حدث بعد ثلاث سنوات من إقصاء إسماعيل عن الحكم. وقد يقترن بتلك الصورة الباهتة لذلك الحاكم إسرافه فى إنفاق المال العام، وتبديده لثروة البلاد من أجل تحقيق مجد شخصى مزعوم..

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن صورة إسماعيلم تتشكل على هذا النحو على يد ثورة يوليو، وإعلامها، ونظامها التعليمى، ولكنها ترجع إلى أدبيات الحركة الوطنية المصرية منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، التى حملت إسماعيل مسئولية وقوع مصر بين براثن الإحتلال البريطانى. واستمرت حتى عهد ابنه الملك أحمد فؤاد الذى بذل جهدا كبيرا فى تحسين صورة والده فى التاريخ، بتشجيع بعض الكتاب الأجانب والعرب على إبراز الجوانب الإيجابية المهملة فى عصر والده. فكان كتاب كرابيتس "إسماعيل المفترى عليه" والياس الأيوبى "تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا"، وقطاوى "إسماعيل كما تصوره الوثائق التاريخية"، ومحمد صبرى السربونى "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل"، وغيرهم من الكتاب والمؤرخين الذين كتبوا بالفرنسية والإنجليزية والعربية ليقدموا الوجه الآخر لعصر من أهم عصور مصر الحديثة. غير أن تلك الكتابات لم تتجح إلا قليلا فى تحسين صورة إسماعيل التى استقرت فى أذهان المصريين باعتباره المسئول الأول عن تهيئة مصر للوقوع تحت الإحتلال البريطانى .

واليوم ، بعد 118 عاما من نهاية حكم إسماعيل، يجب علينا أن نعيد النظر فى تلك السنوات الست عشرة التى حكم فيها مصر (1863 - 1879)، لنرى ما أصاب مصر خلالها من خير أو لحق بها من ضرر، دون اعتبار لتلك الصورة الباهتة التى لازمت تاريخ الرجل، من أجل فهم أدق لتاريخنا الوطنى، وبعث الوعى بالتاريخ عند شبابنا.

فقد شهد عهد إسماعيل تنمية اقتصادية حققت نجاحا بارزا فى مجال الزراعة، وإخفاقا كبيرا فى ميدان الصناعة، فالعصر - عندئذ- عصر التوسع الإمبريالى بعد نضج الرأسمالية الصناعية فى أوروبا، والتنمية التى سعى إسماعيل إلى تحقيقها تمت فى إطار اللبرالية الإقتصادية النسبية التى فرضت على مصر عند نهاية حكم محمد على، وفى ظل زحف رعوس الأموال الأجنبية على مصر الذى بدأ منذ عهد سعيد، وبالتالي كان مجال النجاح فى قطاع الزراعة مطلوبا لخدمة مصالح الرأسمالية العالمية التى كانت فى حاجة إلى المواد الأولية (وخاصة القطن المصري)، بقدر حاجتها إلى فتح السوق المصرية أمام منتجاتها الصناعية، ومن ثم كان الفشل نصيب محاولات إسماعيل لتحقيق التنمية فى مجال الصناعة.

التوسع العمراني

وكان للتنمية التى شهدتها مصر فى عهد إسماعيل أثر بارز على التطور الإجماعى الذى بدأت بوادره قبيل نهاية عهده، وبرزت بصورة واضحة حتى جاءت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تغيرات لتفتح صفحة جديدة فى سجل التطور الإجماعى.

فلا شك أن العمران الحضرى الذى كان علامة مميزة لذلك العهد كان له مردود اجتماعى بارز، فتوسعت القاهرة وفق تخطيط عمرانى نموذجى بمعايير العصر، وكذلك كان شأن الإسكندرية، وأنشئت مدينتا بورسعيد والإسماعيلية، وتوسع ثغر السويس، وساعد مد شبكة الخطوط الحديدية لتربط الصعيد بالدلتا، وأطراف الدلتا بالقاهرة والإسكندرية، على نمو بعض المدن الإقليمية مثل طنطا وكفر الزيات والمنصورة والمنيا وأسيوط وغيرها من مدن الأقاليم.

كذلك لعبت مشروعات الرى الكبرى كترعة الإسماعيلية وترعة الإبراهيمية وشبكة الترغ الأخرى دورا مهما فى إتاحة الرى الدائم، وزيادة الإنتاج الزراعى زيادة رأسية وأفقية، استفاد بها ملاك الأراضى الزراعية، فكان لذلك كله أثر ملموس على المجتمع الريفى خاصة وعلى التطور الإجماعى فى البلاد عامة.

وكان إقدام إسماعيل على إلغاء الرق متغيرا مهما فى بنية النخبة التركىة الحاكمة التى كانت تجدد دماءها حتى نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل باستيراد العناصر التركىة والشركسية للخدمة فى سلك ضباط الجيش ومراكز الإدارة، مما كان له أثر كبير على تكوين النخبة الحاكمة، فتح الباب تدريجيا لاندماجها فى أعيان الريف من المصريين على نحو ما سنرى، وإن كان إلغاء الرق لم يقض نهائيا على استخدام الرقيق الأسود فى الخدمة المنزلية، فقد ظلت التجارة السرية فى الرقيق الأسود قائمة رغم أنف القانون حتى التسعينات من القرن الماضى.

فإذا أردنا أن نرصد التطور الإجماعى الذى برز نتيجة التغيرات التى نجمت عن المشروعات التنموية التى أدخلها إسماعيل، والذى بدأت مؤشراتته فى عهده، وتجلت بشكل واضح عند نهاية العقد الأول من

القرن العشرين، لن نجد مجالا في هذا المقام يتيح لنا رصدًا كاملاً لذلك التطور. ومن ثم فلا نجد مفراً من الإشارة إلى أبرز ملامح ذلك التطور.

النخبة الحاكمة

كانت النخبة الحاكمة حتى عهد إسماعيل، تعيش على هامش المجتمع المصري ويتكون من أفراد الأسرة الحاكمة وكبار الموظفين الأتراك من أبناء آسيا الصغرى، وأتراك تونس والجزائر، والشركس، والأكراد، والأرمن، والشوام، الذين كان يجمع بينهم التمسك باللغة التركية باعتبارها لغة النخبة وبالثقافة والعادات التركية. وكانوا ينظرون إلى المصريين نظرة المتبوع للتابع والسيد للمسود، ويعتبرونهم - مهما علا قدرهم - مجرد "فلاحين" خلقوا لخدمتهم، وعرفوا باسم "الذوات" أو "الذوات المعترين"، وكان انتساب بعض كبار الموظفين المصريين إليهم (مثل رفاة الطهطاوى وعلى مبارك وحفنة ممن أتيحت فرصة التعليم في عهد محمد على وارتقاء بعض الوظائف الكبرى) يعد تشريفاً لا يحظى به إلا من يؤدي خدمات كبيرة للدولة.

وبدأت مؤشرات تسلل المصريين إلى هذه النخبة منذ عهد إسماعيل، الذى توسع فى تعيين بعض الأعيان فى مناصب مديرى المديرىات (ما يعادل المحافظين الآن)، وفى بعض وظائف الدواوين الكبرى وكذلك النظارات (الوزارات)، ولكن هذه العناصر المصرية التى تعلقت بأذيال الذوات واستطاعت أن تقيم علاقات مصاهرة مع بعض العائلات التركية، نجحت فى كسر حدة انعزال الذوات، وحملت إليهم دماء جديدة، مما أدى إلى أيجاد روابط وصلات اجتماعية بين الأتراك وعائلات الأعيان المصريين من كبار الملاك.

ولم يكد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته حتى كانت تلك الفئة قد انحصرت فى أسرة محمد على بفروعها المختلفة، وبعض العائلات التركية التى ظلت بمنأى عن مخالطة المصريين، وساعد على ذلك انقطاع سيل العناصر التركية والشركسية بعد إلغاء تجارة الرقيق على نحو ما رأينا، كما أن العناصر التركية والشركسية (من الأحرار) التى كانت تقبل على الهجرة إلى مصر طلباً للعمل فى خدمة أسرة محمد على لم تعد تفعل ذلك منذ الإحتلال البريطانى، وخاصة أن الوظائف الحكومية الكبرى فى عهد الإحتلال أصبحت من نصيب الأوروبيين عامة والانجليز خاصة، واتجهت سلطات الإحتلال إلى إسناد الوظائف المهمة إلى عدد من الشوام (وخاصة الموارثة) وإلى الجيل الجديد من أبناء أعيان المصريين الذين تلقوا تعليمهم بأوروبا.

وبمرور الزمن اتسعت مساحة الوجود المصرى فى النخبة وازداد شعور الأعيان بمصريتهم نتيجة للدور الذى لعبوه فى الحياة السياسية، وشاع التندر على الأتراك والسخرية منهم بين عامة المصريين.

الطبقة الوسطى

وأدى نمو المدن وازدهارها فى عهد إسماعيل والعقود التالية له، إلى نشوء طبقة وسطى مصرية تركزت فى المدن، ضمت أولئك الذين انحدروا من أصول ريفية، ونالوا حظا من التعليم فى عهد محمد على مكنهم من أن يجدوا لا أنفسهم مكانا فى أجهزة الحكم، واتصلوا بالثقافية الغربية من خلال البعثات التعليمية، أو من خلال كتابات من قدموا المجتمع الغربى وثقافته لقراءهم (مثل كتابات رفاة الطهطاوى وعلى مبارك وغيرهما)، وإلى جانب هؤلاء كان هناك المهاجرون الشوام الذين قامت على أكتافهم الصحافة والتجارة والإدارة، وبعض أعيان الريف الذين جذبتهم المدن الجديدة، والأحياء الأوربية الطراز فى القاهرة والإسكندرية، فأقاموا فيها، واندمجوا تدريجيا فى مجتمع المدينة اعتمادا على ريع أطيانهم، مما كان له انعكاسه على أدبيات العقود الأخيرة من القرن الماضى (كتابات عبد الله النديم فى "الأستاذ" وحديث عيسى بن هشام للمويلحي، والأعمال المسرحية فى الربع الأول من القرن العشرين، على سبيل المثال).

وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كانت العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة كالحامين والمهندسين والأطباء، تتصدر قيام الطبقة الوسطى، وتعتبر عن مصالحها، وقد كان هؤلاء فى الغالب من أبناء الأعيان وكبار الموظفين الذين اعتنى ذوهم بتعليمهم فى المدارس بمصر والخارج لتأهيلهم لتولى مناصب الدولة، فاختر بعضهم ممارسة المهن الحرة بينما التحق البعض الآخر بوظائف الحكومة. وكان هؤلاء يعبرون منذ نهاية القرن الماضى عن مصالح سكان المدن (رغم أن معظمهم جاءوا من أصول ريفية)، ويسعون إلى زيادة فاعليتهم عن طريق المطالبة برفع مستوى التعليم، وجعله متاحا لقطاع أكبر من أبناء الشعب، ومن ثم كان اهتمامهم بإنشاء الجامعة المصرية، والمطالبة بتوسيع حقوق الانتخاب، ومنح الأمة دستورا على النمط الليبرالى الغربى.

وزاد من التماسك النسبى لتلك الطبقة الجديدة، وعيها الواضح بخطورة الوجود الأجنبى فى مصر الذى كان ماثلا أمام العيان من خلال تدفق المهاجرين الأوروبيين على المدن المصرية، وسيطرتهم على قطاع التجارة والمال فى حماية الإمتيازات الأجنبية. ولكنها لم تتخذ لحركتها منحى ثوريا، فاكتفت بالنضال السلمى ضد الهيمنة الأجنبية مستندة إلى حشد قطاع جماهيرى محدود وراءها تمثل فى الحرفيين وصغار والتجار والطلاب (على نحو ما فعل الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد).

الفلاحون

كان للتغيرات التى شهدتها قطاع الزراعة فى عهد الخديو إسماعيل أثر بالغ على المجتمع الريفى. فرغم مساوى نظام المقابلة فإنه أدى (فى نهاية المطاف) إلى دعم حقوق الملكية الفردية للأرض بعد انقضاء عصر إسماعيل، كذلك أدى التوسع الكبير فى زراعة القطن وتحويل النظام المحصولى إلى التخصيص فى إنتاج القطن، إلى حدوث تركيز فى ملكية الأرض، فالتسعت الملكيات الكبيرة، وتآكلت الملكيات

الصغيرة نتيجة عجز الفلاحين عن سداد الديون الربوية التي قدمها لهم المرابون الأجانب، فوضع هؤلاء أيديهم على مساحات كبيرة من أطيان صغار الملاك، بيعت - فى الغالب - لكبار الملاك، لينضم بذلك الآلاف من صغار الملاك إلى جيش المعدمين، ويتحولوا إلى عمال زراعيين بعدما تم إقصاؤهم عن أداة الإنتاج (الأرض) فإذا أضفنا إلى ذلك زيادة سكان مصر بنسبة 75% فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، وخاصة أن ما يزيد على 80% من السكان كانوا يعيشون فى الريف، أدركنا حجم مشكلة الفقر وأبعاد الأزمة الإجتماعية التي نشأت عن التطورات التي أدخلها إسماعيل على القطاع الزراعي.

وبينما حققت تلك التطورات مكاسب كبيرة لأعيان الريف، جلبت الكثير من البؤس والشقاء للفلاحين من صغار الملاك والمعدمين على حد سواء، فقد وقع عليهم وحدهم عبء الإشتغال بالسخرة فى الأعمال العامة وشق الترع وحفظ الجسور زمن الفيضان، وحتى عندما ألغى الإحتلال السخرة فى تسعينيات القرن الماضى ، فإن الإلغاء جاء اسمياً، لأن الأعمال التي كان يسخر الفلاحون فيما أسندت للمقاولين الذين استفادوا من ظروف البطالة فى الريف فى تعبئة الفلاحين للعمل فى تلك المشروعات من خلال (التراخيل) مقابل أجور زهيدة تافهة لا تكفى لإقامة أود الفلاح وأسرته. وأسقط المشرع الفلاح من اعتباره، فلم يتدخل لحماية حقوقه، وتوفير الحد الأدنى له من أسباب الحياة، ولا عجب فى ذلك، فقد كانت السلطة فى يد كبار الملاك الذين غاب وعيهم الإجتماعى بما قد يلحقه تفاقم مشكلة الفقر على مصالحهم من ضرر، وما قد يترتب عليه من ثورة اجتماعية، رغم توفر المؤشرات الدالة على ذلك أثناء الثورة العربية ، وحتى أثناء ثورة 1919.

وساعد امتداد شبكة الخطوط الحديدية التي أنشأها إسماعيل على تدفق الهجرة من الريف إلى المدن طلباً للرزق، وخاصة فى محالج القطن بمدن الأقاليم، والمرافق العامة بمدينتى القاهرة والإسكندرية، وأعمال الشحن والتفريغ بالموانى وخاصة بورسعيد والسويس، فتدفق الفلاحون المعدمون من الصعيد على مدن القناة، ومن الدلتا والصعيد على مدينتى القاهرة والإسكندرية اللتين شهدتا بداية ظاهرة انتشار المستوطنات العشوائية حولهما لسكنى الفلاحين الوافدين على تلك المدن.

وإضافة إلى الحرفيين من سكان المدن، قدم الفلاحون الذين هاجروا المدن طلباً للعمل النواة الأولى للطبقة العاملة المصرية التي إشتغلت بالصناعات الغذائية المحدودة وقطاع النقل والخدمات، والتي بدأت تنمو نمواً وثيقاً حتى أعلنت عن وجودها من خلال سلسلة الإضرابات العمالية التي بدأت تتظمها منذ مطلع التسعينيات من القرن التاسع عشر.

التفرنج

ومن بين التغيرات الإجتماعية التي شهدتها مصر مع عصر إسماعيل واستمرت بعده، ظاهرة التفرنج، ونعنى بها تقليد أسلوب الحياة الغربى فى المسكن، والملبس، وغيرهما من ملامح مادية لنمط الحياة

الأوربية اليومية. ورغم أن الجيش المصرى اتخذ الزى الأوروبى منذ عصر محمد على، وأن محمد سعيد باشا كان من المتحمسين للالتزام موظفى الحكومة بالزى الأوروبى، إلا أن الخديو إسماعيل قطع شوطا كبيرا فى هذا المجال، فإلى جانب انتشار الزى الأوروبى بين سكان المدن وخاصة "الأفندية" من موظفى الحكومة والشركات الأجنبية، أقام إسماعيل أحياء جديدة على الطراز الأوروبى بالقاهرة والإسكندرية، كما أنشأ مدينتى بورسعيد والإسماعيلية، وطور مدينة السويس على النمط المعمارى الأوروبى أيضا، ومد القاهرة والإسكندرية (ثم مدن القناة فيما بعد) بالمياه النقية والغاز (ودخلت الكهرباء بعد عهده بقليل)، مما أدى إلى ثنائية المجتمع الحضرى فى مصر، فقد تركت القاهرة القديمة على حالها وقامت إلى جانبها قاهرة حديثة أوربية الطابع بعمايرها ومحلاتها وفنادقها وملاهيها ومسارحها وسكانها من الأجانب ونخبة المصريين من الأعيان والأفندية.

وترتب على ذلك تغيرا كبيرا فى الأنماط الإستهلاكية لصالح السلع الأوربية، فشاع استخدام الأثاث الأوروبى، والزى الأوروبى، وظهرت حرف جديدة كانت مقصورة (فى بداية أمرها) على الأجانب مثل التريزية وصناع الأثاث الإفرنجي، والجزمجية (الإسكافية)، وكان معظم أصحاب تلك الحرف من الإيطاليين واليونانيين والأرمن، كذلك أدخلت أصناف جديدة من الطعام والشراب أقبل عليها المصريون تدريجا، واتسع كذلك نطاق المصطلحات والمفردات الأجنبية (الفرنسية والإيطالية واليونانية) التى تسربت إلى العامية المصرية فى إطار ظاهرة التفرنج التى اتسع نطاقها فى عهد إسماعيل وشاعت بعده. وكانت لها- بالطبع- آثار سلبية على الإنتاج الحرفى المصرى التقليدي، ترددت أصدائه فى أدبيات العقود الثلاثة التالية لعصر إسماعيل وتراوحت بين الإستحسان والاستهجان.

ومهما كانت سلبيات عصر إسماعيل، لعبت انجازاته الإقتصادية دورا مهما فى التطور الإجتماعى الذى شهدته مصر حتى الربع الأول من القرن العشرين، بما لها وما عليها، وتلك عبرة التاريخ ومغزاه، فدراسة التاريخ والوعى به، يوفر للأجيال المتعاقبة رؤية موضوعية لتجارب الأمة عبر مختلف العصور، للاستفادة بايجابياتها، واستيعاب دروس سلبياتها، ومن هذا المنطلق، يجب أن نمعن النظر فى تاريخنا الوطنى دون تحيز لعهد أو صاحبه، أو تحامل على عهد آخر ورموزه، إذا كنا ننشد البحث عن مستقبل أفضل لوطننا وأمتنا.